

تشخيص واقع القطاع المصرفي الجزائري وآليات تفعيل دوره في تحقيق النمو الاقتصادي

The Diagnostic of the Algerian Banking Sector and the Mechanisms to Activate its Role in Achieving Economic Growth

تافساست خديجة

Tafsast khadidja*

جامعة باتنة 1 - الجزائر

yakinechahd@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/10/10

تاريخ القبول: 2022/10/03

تاريخ الاستلام: 2022/09/02

الملخص:

يتقاطع دور الجهاز المصرفي وأهمية تأثيره في العملية التنموية اليوم مع جملة من التحديات التي صاغها الواقع المالي والاقتصادي الجديد، كما يأخذ هذا الدور صفة الأهمية الخاصة بالنسبة للدول النامية في ضوء معطيات أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية يعد هذا الموضوع مهما بالنسبة لها خاصة في ظل غياب النشاط في السوق المالية الجزائرية، فبالرغم من الجهود التي بذلتها السلطات الجزائرية لإصلاح الجهاز المصرفي إلا أنه لا يزال يعاني العديد من العقبات التي تعيق أداء دوره في عملية تمويل التنمية وهو ما أظهرته النتائج التي تم التوصل إليها، لذلك من الضروري إتباع مجموعة من الخطوات لتفعيل هذا الدور ومضاعفة الجهود بأكثر إرادة وجدية من أجل تجاوز نقائص الوضع القائم وفي نفس الوقت مساندة التطورات الحاصلة في هذه البنوك.

الكلمات المفتاحية: الجهاز المصرفي، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري.

تصنيفات JEL: E44، E52، E58، G21، G32، O01، O04.

Abstract :

The role of the banking system and its influence on the development process with several challenges that were penned by the new financial and economic world, and this role is crucial to developing countries based on their economic and social systems.

This issue mattersto Algeria, as it is one of these developing countries, especially the financial activities are scarce in the Algerian financial market. Despite the efforts made by the government to reform the banking system, it still suffers from many obstacles that hinder its role of financing as showed in the results. Therefore, it is necessary to follow group of procedures to overcome this issue and the shortcoming, and at the same time to keep up with the development that is happening related to the banks.

Keywords: Financial system, economic growth, economic development, Algerian's economy.

JEL Classification codes: E44;E52, E58, G21, G32, O01,O 04..

1. مقدمة:

بعد الاستقلال ورثت الجزائر جهازا مصرفيا قائما على الأساس الليبرالي الذي يخدم المصالح الفرنسية، لكن بعد رفض هذا الجهاز تمويل المشاريع التنموية التي شرعت الجزائر في تطبيقها عجلت السلطات الجزائرية باتخاذ القرارات اللازمة لإقامة جهاز مصرفي وطني، إلا أن النتيجة كانت قيام جهازين، فبالإضافة للجهاز الليبرالي كان هناك جهاز آخر قائم على الأساس الاشتراكي وسيطرة الدولة وبالتالي العجز عن تسييرهما، وبعد بروز طموحات التنمية بدأ التفكير في إعادة تنظيم هذا الجهاز وكان لابد من تأميم البنوك وتحديد نشاطاتها للتحكم فيها من أجل إرساء نظام مصرفي جديد يتوافق وطموحات التنمية المخططة، فتم إنشاء بنوك عمومية استرجعت من خلالها الدولة كامل سلطتها النقدية في هذا القطاع.

وقد عرف الجهاز المصرفي الجزائري مراحل ومحطات مختلفة منذ نشأته وإلى غاية اليوم، كنتيجة لما شهدته وتشهده الساحة الوطنية من أحداث أفرزتها المخلفات الاستعمارية أو تبعا للاعتبارات والتوجهات التي تحكم السياسات الإستراتيجية للبلاد، وتسعى الجزائر إلى تحديث جهازها المصرفي باعتباره حجر الزاوية في أي إصلاح اقتصادي شامل، ومن خلال ما سبق تم طرح الإشكالية التالية:

ما هي آفاق تطوير الجهاز المصرفي الجزائري لتفعيل دوره في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- إبراز العراقيل والعقبات التي يواجهها القطاع المصرفي الجزائري على مستويات مختلفة.
- توضيح الطرق الواجب إتباعها لتفعيل دور القطاع المصرفي الجزائري في تحقيق النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة: يستمد هذا البحث أهميته من المكانة التي يحتلها القطاع المصرفي في إقتصاديات الدول وما يواجهه هذا الجهاز من تحديات في ضوء التغيرات والتطورات التي تشهدها الساحة المصرفية، وهو ما ينطبق على حالة القطاع المصرفي الجزائري سيما أن الجزائر تواصل جهودها لزيادة إنفتاح إقتصادها والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

منهجية الدراسة: لقد تم التقيد بقواعد المنهج العلمي، والذي يبدأ باختبار المشكلة وصياغتها في صورة سؤال أو أكثر، ومن ثم تجزئتها إلى أسئلة فرعية (المنهج التحليلي لديكارت)

هيكل الدراسة: وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى عنصرين، تناول العنصر الأول أهم معوقات القطاع المصرفي الجزائري، في حين جاء العنصر الثاني بعنوان طرق تفعيل دور الجهاز المصرفي الجزائري

2. أهم معوقات القطاع المصرفي الجزائري

2-1 هيكل ملكية البنوك العمومية والتركز المصرفي:

رغم القوانين الصادرة التي تنص على استقلالية المؤسسات المالية والمصرفية إلا أن هذه البنوك لا تتمتع بالاستقلالية المطلوبة فهي لا تزال تستخدم من طرف الدولة لتنفيذ مشاريعها بعيدا عن دراسة جدوى المشاريع والجدارة الائتمانية حيث تم إلزامها بتقديم قروض للمؤسسات العمومية غير القادرة أو عاجزة عن تسديد ديونها.

ورغم الإصلاحات المتتالية التشريعية والتنظيمية للقطاع المصرفي الجزائري وتبني سياسة التحرير المالي وتخفيف قيود الدخول للقطاع المالي والمصرفي منذ أكثر من 26 سنة غير أن القطاع العام يبقى مسيطرا على هيكل ملكية البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الأمر الذي أثر بدوره سلبا على مستوى المنافسة. "فمن ضمن 19 بنكا مرخصا في الجزائر تمتلك الدولة ستة بنوك عمومية وتبقى مهيمنة بحصة نسبية تقدر بـ 85.9% سنة 2013 مقابل 14% للصالح البنوك الخاصة." (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، صفحة 102، 100)

2-2 صغر حجم رأس مال البنوك الجزائرية:

رغم رفع الحد الأدنى لرأس المال من قبل السلطات النقدية بموجب القرار 04-08 الصادر في 23 ديسمبر 2008 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ديسمبر 2008، صفحة 34) إلى 10 مليار دج بالنسبة للبنوك و3.5 مليار دج للمؤسسات المالية بعدما كان محددا قبل وفق النظام 04-01 الصادر في 04 مارس 2004 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 28 أبريل 2004، الصفحات 37-38) بـ 2.5 مليار دج للبنوك و0.5 مليار دج للمؤسسات المالية. فإن رؤوس أموال البنوك الجزائرية لا تزال صغيرة الحجم وفقا لمعيار رأس المال مقارنة بالبنوك الأجنبية وما ينجم عن ذلك من مشاكل مالية ترجع بآثار سلبية على هذه البنوك

ويحد من قدرتها التنافسية في ظل ما تشهده الصناعة المصرفية العالمية من تطورات في شكل تكتلات اقتصادية واندماج المؤسسات وغيرها والتي لها انعكاس سلبي على البنوك الجزائرية صغيرة الحجم.

إن ضعف حجم رأس مال البنوك الجزائرية يحرمها من توسيع الخدمات والمنتجات التي تقدمها ويؤثر على قدرتها في خلق الائتمان المصرفي طويل الأجل.

2-3 ضعف سياسة إدارة المخاطر:

يواجه القطاع المصرفي العديد من المخاطر المصرفية الداخلية والخارجية والتي تعرقل السير الحسن لنشاطه من بينها مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الائتمان وغيرها. وتعد هذه الأخيرة من بين أهم أنواع المخاطر التي تواجه البنوك وترجع درجة هذه المخاطر والإجراءات المتخذة للتخفيف منها إلى فعالية أنظمة الرقابة التي يتم وضعها من طرف البنك لمواجهة التغيرات والاختلالات التي من الممكن أن تطرأ على المحيط. أما بالنسبة للقطاع المصرفي الجزائري فإنه بسبب مشاكل التسيير التي يعاني منها وعدم الشفافية والدقة في الحسابات المقدمة إليه وسوء انتقال المعلومات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية بشكل فعال وعدم استقرار المحيط وضعف نشاط مؤسساته وانخفاض قدرتها الإنتاجية كل هذا صعب وعقد من عملية تقدير المخاطر في القطاع المصرفي وإيجاد أفضل الطرق لمواجهةها. ومن بين أهم المشاكل التي تواجه البنوك الجزائرية في تقييم المخاطر ما يلي:

■ عدم جدية البنوك في تقييم المشاريع الطالبة للتمويل باعتبار أن معظم معاملاتها مع المؤسسات العمومية، وكذا محدودية المؤسسات التي تستوفي شروط الحصول على الائتمان بالأخص الائتمان الطويل.

■ هناك نوع آخر من الائتمان تقدمه البنوك من أجل تمويل الاستثمارات خاصة الموجه إلى مشاريع دعم الشباب وغيرها والتي لا يطلب فيها ضمانات كافية.

■ بالرغم أن قانون النقد والقرض أكد على ضرورة الالتزام بحد أدنى لرأس المال، غير أنها لم تلتزم بذلك خاصة وأنها مرغمة على التدخل لإنقاذ حالات العسر المالي التي تواجه بعض المؤسسات العمومية.

2-4 ضعف القدرة على تعبئة المدخرات:

يعاني القطاع المصرفي الجزائري من ضعف كبير في ممارسة نشاطه بالإضافة إلى العجز على مستوى دراسة جدوى المشاريع ومنح الائتمان. فهو يعاني على مستوى تعبئة المدخرات المالية بسبب غياب سياسة ادخارية محفزة لضعف أسعار الفائدة ما سمح بفتح المجال أمام السوق غير الرسمية لإتاحة فرص الاستثمار والحصول على مردود وعوائد مالية أفضل من الاستثمار في البنوك خاصة مع التهرب الضريبي وإمكانية الاستفادة من تكلفة الفرصة البديلة في المحيط غير الرسمي. وكذا غياب أدوات مالية جديدة تساعد في جذب رؤوس الأموال وبالأخص أن هذه الأدوات غير فعالة في ظل غياب النشاط في بورصة الجزائر، بالإضافة إلى نقص الأدوات البديلة للائتمان المصرفي لتمويل الاستثمارات كالتحويل الإيجاري ما يستوجب على البنوك أن تعمل على تنويع الأدوات المالية لتحصيل أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية.

2-5 ضعف فعالية القطاع المصرفي:

إن عدم اعتماد البنوك الجزائرية على مراكز البحث والتطوير وضعف مستوى التكنولوجيا التي تستخدمها وتشكيكة الخدمات المالية التي تقدمها وغياب المنافسة الحقيقية في السوق المصرفية، أدى إلى ضعف الفعالية المالية للقطاع المصرفي والتي يمكن قياسها بتكلفة الخدمات التي توفرها هذه البنوك لزبائنهم. ومن ناحية أخرى فإن الضعف الذي تعاني منه البنوك الجزائرية في توزيع الموارد المتاحة لديها على الاستخدامات المختلفة بطريقة تضمن التوافق بين احتياجات السيولة وتحقيق الربحية وهذا ما يعبر عنه بالتخصيص الأمثل للموارد، وضعف تسيير وسائل الدفع هذه العوامل مجتمعة أدت إلى عدم الفعالية الاقتصادية للقطاع المصرفي الجزائري. (زقير عادل، 2014-2015، صفحة 131)

2-6 تدني مستوى كفاءة رأس المال البشري:

الاستثمار في العنصر البشري من بين أهم مقومات التنمية وأحد العوامل الأساسية في قطاع الخدمات خاصة في مؤسسات القطاع المالي حيث أن تكوينه وتسييره أضحي يحتل جانبا هاما خصوصا وأن مقتضيات المحيط الحالي تستوجب التحلي بصفات الاحترافية ووجود مسيرين محترفين ذو كفاءة وخبرة تسمح لهم بتقديم خدمات بجودة عالية من شأنها تعظيم أرباح القطاع المالي، لهذا يتعين أن يمثل العنصر البشري للمعايير العالمية الشائعة لضمان التسيير المصرفي المنسجم والمتوافق مع المحيط العالمي.

ورغم الجهود المبذولة التي تقوم بها السلطات الجزائرية من أجل تكوين العنصر البشري في المجال المصرفي غير أنها تبقى تعاني من ندرة الكادر الإداري والتنفيذي ذو الخبرة اللازمة بالعمل المصرفي فالبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية تتميز بضعف المردود البشري فيها لعدم تحكمه في التكنولوجيا والوسائل والأساليب الإدارية المستخدمة ونقص الاطلاع على التطور الحاصل في هذه الأساليب والأدوات والتقنيات الحديثة في التسيير وما لذلك من انعكاس سلبي على أساليب التسيير المتبناة وطرق صياغة المنتجات المالية وتقديمها. ورغم أن هناك نسبة كبيرة من الشباب المؤهلين مبدئياً للخوض في هذا المجال والحصول على المناصب الشاغرة إلا أن أغلب اليد العاملة غير مؤهلة وغير مختصة وذلك نتيجة لعدم الجدية في تحديد وانتقاء العمال الضروريين لهذه المناصب، وبالتالي من الضروري على المؤسسات المالية العمل على دعم رأس المال البشري من أجل تحقيق التقدم في مجال العمليات المصرفية والمنتجات المالية الجديدة.

أما عن التكوين الذي يتم توفيره للموظفين من أجل تأهيلهم أو تطوير مستوياتهم فني الغالب يكون عبارة على تكوين في الوسائل العامة والأمانة والحاسبة على حساب التكوين في الوظائف العملية ذات الصلة المباشرة بالعمل المصرفي.

2-7 الديون غير المسترجعة:

من غير الممكن أن يضمن البنك استرجاع مجموع القروض التي تمنح لربائته حتى وإن قام بجميع الخطوات التي تسبق منح الائتمان حيث يبقى احتمال عدم استرجاع جزء منه قائماً لعدة أسباب منها وجود أخطاء في دراسة الجدوى للمشروع المقدم، أو عدم التزام المقترض بتوجيهات البنك، أو التضليل في تقديم المعلومات للبنك حول المشروع الممول أو المقترض وغيرها من الأسباب.

وبهدف تمويل المشاريع الاستثمارية المتبناة في الجزائر فقد انتهجت سياسة اقرضية توسعية وعملت البنوك على اتباعها دون إتباع خطوات جدية من أجل معرفة جدوى هذه المشاريع ودون الاحتكام إلى قواعد الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية للمشاريع التي حصلت على الائتمان، وهذا يتناقض مع ربحية البنوك ومبدأ التخصيص الأمثل للموارد المالية بناء على الجدارة الائتمانية، إضافة إلى أن أغلب هذا الائتمان كان للمؤسسات الاقتصادية العمومية، خذ هذه الأخيرة ونتيجة للعجز الذي تعاني منه تسببت ارتفاع نسبة الديون المتعثرة وهكذا استمرت نسبة الائتمان الممنوح في الارتفاع وتفاقت معها مشكلة الدين المتعثر نتيجة فشل هذه

المشاريع من جهة والتسيير الإداري للقضايا المالية والمصرفية من جهة أخرى، ما فاقم من وضعية هذه البنوك فأصبحت هياكلها تعاني تدهورا مستمرا، إضافة لضعف تسييرها الإداري وعدم قدرتها على إتباع سياسة صارمة في استرجاع هذا الائتمان ونقص المؤونة المكونة من أجل مواجهة مثل هذه المخاطر، وهي العناصر التي أدت إلى تفاقم نسبة الديون المتعثرة وأصبحت معها وضعية البنوك الجزائرية حرجة.

2-8 التكنولوجيا المصرفية والابتكار المالي:

لقد ساهمت عمليات التحرير المالي وإزالة القيود والتغيرات الهيكلية والمنافسة الحادة في سرعة نقل التكنولوجيا المرتبطة بالأعمال المصرفية، بالإضافة للتطورات المتزامنة في عصر العولمة خاصة في مجالات الاتصالات الأمر الذي أسهم في الانتقال من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإلكترونية.

وتعتبر التكنولوجيا فرصة أمام البنوك للرفع من مستوى خدماتها المالية والمصرفية المقدمة مما يسمح باكتساب عملاء جدد والدخول في الأسواق العالمية وتطوير أنشطتها المرتبطة بالتجارة الإلكترونية. أما تكنولوجيا الاعلام والاتصال فهي أيضا نقطة مهمة في العمليات المصرفية الحالية لانعكاساتها الايجابية على زيادة كفاءة وفعالية هذه العمليات وتوسيع وتطوير وتنوع الخدمات المالية المقدمة وتنوع الأسواق وفتح آفاق واعدة للمنافسة، ما يضمن استمرار هذه البنوك والمؤسسات المالية، غير أنه من الضروري مواكبة هذا التطور الحاصل في التكنولوجيا بصفة مستمرة ما ينجم عنه تكاليف باهظة خاصة بالنسبة للدول المستوردة لها.

وبالنسبة للبنوك الجزائرية وبالأخص العمومية منها لا تزال الأعمال والأساليب المصرفية التقليدية تهيمن على نشاطها بسبب جمود القوانين والتشريعات المصرفية وتدني نوعية الكفاءات المهنية ونقص مستوى التدريب وتركز انتشار الفروع في المدن الكبرى مما أدى إلى تدني مستوى الخدمات المصرفية المقدمة واقتصارها على التقليدية من إيداع وسحب وتحويل وائتمان قصير الأجل. ومعظم التسهيلات المصرفية المقدمة هي على العمليات الجارية قصيرة الأجل وتمويل الصفقات العقارية وعمليات المضاربة على حساب التمويل المتوسط وطويل الأجل للقطاعات الإنتاجية والخدمات، الأمر الذي أدى إلى جمود الوضع الاقتصادي والمصرفي. أما عن الصيرفة الإلكترونية فإن البنوك الجزائرية تعاني من قصور واضح في تطبيق التكنولوجيا المصرفية الحديثة المرتبطة بها، فالإعلام الآلي وحده والبرامج المستخدمة في المالية والمحاسبة لا تعد كافية للنهوض

بالقطاع المصرفي فأبسط العمليات والتي تعد أساسية لدى البنوك العالمية لا تتوفر عليها هذه البنوك، وإلا فهي توفرها بمستوى متدني من الجودة كاستخدام الشبايك الآلية والبطاقات الإلكترونية وربط البنوك بشبكة معلومات تسمح بتحويل الأموال بين مختلف الزبائن، بالإضافة إلى عدم توفر تشريعات قانونية تنظم الأعمال الإلكترونية وكذا عدم توفر البنية التحتية الضرورية لمثل هذا النوع من الخدمات المصرفية.

2-9 الائتمان الموجه والمدعوم:

إن الائتمان الموجه لقطاعات معينة دون الأخرى كالقطاع الزراعي والصناعي... إلخ، والذي يعمل على تشجيع نشاطات معينة على حساي أخرى يؤدي إلى تجزئة النشاط المصرفي وتخفيض درجة المنافسة وتقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها وتخفيف المخاطر المترتبة عليها. (مايخ شبيب هدهود، 2008، صفحة 14).

3. طرق تفعيل دور الجهاز المصرفي الجزائري

يعتمد تفعيل دور الجهاز المصرفي الجزائري في تحقيق التنمية على مجموعة من الاعتبارات الرئيسية التي تتصل بهيكل وطريقة عمل هذا النظام وكذا طبيعة علاقته مع محيطه.

3-1 تبني الصيرفة الشاملة:

من السمات المميزة للصناعة المصرفية الحديثة ما يعرف بالصيرفة الشاملة والتي تلعب دورا هاما وفعالا في تمويل النشاط الاقتصادي وتنمية الاقتصادات الوطنية. وأهم ما يميز البنوك التي تعتمد هذا الأسلوب هو ممارستها لوظائف عديدة ك تداول الأوراق المالية بيعا وشراء، والتعامل في العقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود المبادلات، وتوظيف الابتكارات والأساليب الحديثة في تسيير محفظة قروضها ما يساهم في تقليل درجة المخاطر الائتمانية التي تواجهها.

ونتيجة لتراجع عوائد الصيرفة التقليدية وفي إطار سعي البنوك وراء تعظيم العائد وتخفيض المخاطر فقد تزايد اتجاهها نحو نموذج البنوك الشاملة في ظل التوجه نحو العولمة المالية وسياسة التحرير المالي، لذلك على البنوك الجزائرية توسيع نطاق نشاطها الحالي الذي يشمل على الوظائف التقليدية من جمع اللودائع المصرفية ومنح للائتمان المصرفي والتوجه نحو المفهوم الواسع للأنشطة المالية من خلال تقديم تشكيلة متنوعة وحديثة من الخدمات المصرفية والمالية بهدف جذب إلى جانب المدخرات المحلية تحويلات مالية أجنبية ما يساعدها وفق مبدأ اقتصاديات

الحجم من تحقيق وفورات مالية وتخفيض التكاليف. لكن توجه البنوك نحو الصيرفة الشاملة ليس هينا بالنظر لما يتطلبه الأمر من مهارة وكفاءة عالية في جوانب عدة منها الجانب الإداري والجانب المالي وما يتعلق برأس المال البشري والأساليب والتقنيات الحديثة التي تساعد على دراسة السوق واتخاذ القرار في الوقت المناسب، وهذا ما تفتقر إليه البنوك الجزائرية.

3-2 خوصصة البنوك العمومية الجزائرية:

على السلطات الجزائرية أن تعتمد بصفة جدية برنامج زمني محدد من أجل التدرج في تطبيق عملية خوصصة مؤسسات القطاع المصرفي والإعلان عليه والتعريف به وتحديد الآثار الإيجابية التي يمكن أن تقدمها العملية في حال نجاحها، مع مراعاة تجارب الدول الناجحة في ذلك والاستفادة منها، خاصة أن هناك ضرورة حتمية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ما سينعكس عليها سلبا في حال بقاء السيطرة للبنوك العمومية.

إن ظهور البنوك الخاصة في الجزائر كان بفضل التحرير المالي، فبعد صدور قانون النقد والقرض استطاعت البنوك الخاصة فرض نفسها في فترة وجيزة إلى جانب البنوك العمومية، خاصة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري حيث تمكنا من تحقيق نتائج إيجابية غير أنها لم تدم طويلا بسبب المشاكل التي واجهت البنوك الخاصة ما دفع ببنك الجزائر لسحب الاعتماد منهما وإعلان إفلاسهما. ويعود سبب إفلاس هذين البنكين إلى العديد من العوامل الداخلية تتمثل في عوامل اجتماعية وثقافية ومؤسسية وأخرى تتعلق بسوق التسيير والغش ولكن أيضا حتى السلطات النقدية تتحمل جزء من المسؤولية لأن تحركها لم يكن في الوقت المناسب كما أنها لم تفرض على البنوك احترام إجراءات السلامة كتغطية المخاطر خاصة نسبة الملاءة ونسبة السيولة. (العقريب كمال، 2011-2012، صفحة 347)

3-3 تأهيل وتطوير رأس المال البشري:

يعد العنصر البشري الركيزة الأساسية للنهوض بالقطاع المصرفي وبأي قطاع آخر في الاقتصاد فهو الثروة التي تقوم بها الأمم، ورغم العدد الهائل للموظفين الذي تحوزه المؤسسات المصرفية الجزائرية إلا أنه لا يزال يعاني من عدم تطور مستواه وضعف درجة كفاءته ومستوى أدائه بسبب العديد من المشاكل التي سبق توضيحها، حيث يعد عدم التكوين أو ضعفه

السبب الرئيسي في ذلك، ونظرا لأهمية هذا المورد لابد من المسارعة في تطبيق الإجراءات الضرورية لتأهيله ومن أهمها ما يلي:

■ اعتماد دورات تدريبية على المستوى الوطني وخارجه والاستعانة بكفاءات محلية وخبرات أجنبية بهدف رفع مستوى الأداء والتحكم في الأدوات والوسائل التكنولوجية الحديثة وصقل مهارات التخطيط والتفاوض واتخاذ القرار. بالإضافة إلى إرسال الموظفين في بعثات وتربصات خارج الوطن من أجل الاستفادة من طرق وأساليب التسيير والإدارة الحديثة وكل ما يخدم المؤسسات المصرفية، مع اعتماد تقييم مستمر لتربصات الموظفين المستفيدين بعد عودتهم ومطالبتهم بتطبيقات وممارسات على أرض الميدان تثبت استفادتهم من التربص وهذا بهدف الحصول على نتائج ملموسة.

■ تشجيع الموظفين وتقديم أجور تحفيزية لا يتساوى فيها جميعهم بل كل على حسب إمكانياته وما يقدمه للمؤسسة المصرفية التابع لها وهكذا يتوافق نظام التحفيز مع المردود الذي يقدمه الموظفون.

■ تنمية روح المسؤولية لدى الموظفين بالشعور بالانتماء للمؤسسة وبأهمية مكانتهم ودورهم في بلوغ الأهداف المحققة عن طريق مشاركتهم في صنع القرار على مستويات أقسامهم والوحدة المصرفية التابعين لها وفتح المجال أمامهم لتقديم آرائهم وتطبيق ما يستحق منها. وإجمالا فإن على مؤسسات القطاع المالي الجزائري أن تبادر إلى تنمية رأسمالها البشري من خلال وضع خطة استراتيجية نيرة تسمح بجذب أفضل المهارات وتنميتها والحفاظة عليها، وإتباع أنظمة لتدريب وتطوير المهارات تحفز على الإنجاز وتؤكد على معايير الاحترافية.

3-4 تطوير وتوسيع المؤسسات المصرفية الإسلامية:

شهدت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية نموا واسعا وأصبحت العديد من المنتجات الملتزمة بأحكام الشريعة متاحة في الأسواق بل وأصبحت تغطي طيفا واسعا من المنتجات التي تمنحها المؤسسات المالية والأسواق التقليدية، واقتزن هذا بتنامي عملاء الخدمات المالية ذات الطابع الإسلامي منهم حكومات ومؤسسات وأفراد.

ونجد أن من أهم الأسباب التي تحد من توجه الأفراد والمؤسسات للتعامل مع مؤسسات القطاع المصرفي بشكل يسرع وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر هو العامل الديني. فالكثير من

العملاء يتهرب من هذه المعاملات خوفا من الوقوع في التعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهو الأمر الذي يستوجب العمل على توسيع نشاط المؤسسات المالية الإسلامية من أجل جلب المدخرات المالية الكامنة التي كان يفضل أصحابها اكتنازها بدلا من توجيهها للاستثمار في البنوك التجارية مقابل معدل فائدة.

ففي ظل التغيرات الدولية والتوسع الهائل الذي شهدته البنوك الإسلامية على مستوى الساحة المصرفية العالمية ومع ضعف المبادرة المحلية لتوسيع الخدمات المالية الإسلامية بسبب الافتقار للخبرة اللازمة أصبح لزاما السماح بدخول المزيد من البنوك الإسلامية خاصة الشركات الدولية القابضة لما تحمله من خبرة واسعة في الميدان، كما أضحى يتعين على المؤسسات المصرفية الجزائرية توسيع نشاطاتها في هذا المجال. وكما هو معروف فإن للبنوك الإسلامية الإطار الخاص بها سواء من ناحية القوانين التي تحكمها أو قوانين التعامل معها لذا يتعين أولا تأييد فكرتها في الجزائر وإدراجها ضمن الإصلاحات المصرفية والاستفادة من تجارب الدول السبقة التي قطعت أشواط لا بأس بها، وتهيئة المناخ والظروف الملائمة باتباع استراتيجية واضحة ومتكاملة تضمن بنسبة كبيرة نجاح المشروع. فبالرغم من أنه سيتم تشجيع أفراد المجتمع والمؤسسات على الإقبال على ما لا يتعارض ومبادئهم الإسلامية لكن في الوقت نفسه فإنه ليس بالهين تحويل الموارد الاقتصادية من النشاطات التقليدية التي تهدف إلى تحقيق الربح نحو النشاطات التي يعد هدفها الرئيسي تشجيع الاستثمارات الحقيقية خاصة وأن: (سليمان ناصر، 2006، الصفحات 28-29)

- تزايد عدد البنوك الإسلامية في الجزائر سوف يطرح إشكالية للتعامل مع البنك المركزي وهنا يمكن سن قوانين خاصة بهذا النوع من البنوك كما حدث في دول أخرى ذات الازدواجية في القوانين المصرفية. وسيلجأ بنك الجزائر لاستبدال الأدوات القديمة بأخرى جديدة تصلح للتطبيق مباشرة على البنوك الإسلامية وتوافق ومبادئها.
- تستلزم مواكبة التطورات المستمرة في العمل المصرفي الإسلامي توافر الإطارات ذات الخبرة والكفاءة في المجالات الاقتصادية والمالية ومجال الشريعة الإسلامية وهذا ما لا تتوفر عليه الجزائر بالقدر الكافي، وحتى تلك المتوفرة منها فإنها تفتقد للخبرة اللازمة.

وفي ظل تحرير القطاع المصرفي الجزائري ستواجه البنوك الإسلامية العديد من التحديات خاصة وأن التحرير يزيد من وتيرة وحدة المنافسة المصرفية. وبما أنه يسمح للبنوك الإسلامية بالدخول في السوق المصرفية العالمية فهذا يفتح المجال للبنوك التجارية لمنافسة نظيرتها الإسلامية مما يصعب الأمر عليها بسبب ما تتميز به البنوك التجارية من كبر حجمها وحصتها في السوق وخبرتها، لهذا يستلزم على البنوك الإسلامية في الجزائر رفع مستوى نشاطها وكفاءتها بالموازاة مع إنشائها وتواجدها.

3-5 حوكمة مؤسسات القطاع المصرفي وتدعيم سلامتها:

الحوكمة المؤسسية الجيدة هي أحسن دليل على شفافية مؤسسات القطاع المالي. ما يبرز أهمية خضوع المؤسسات المالية للحوكمة بطريقة تضمن حماية أصحاب المصلحة في القطاع المالي. وعلى مستوى القطاع المصرفي يسند للبنك المركزي دور فعال في إرساء مبادئ الحوكمة على مؤسساته من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية لأصول مؤسسات هذا القطاع وضمان حقوق المودعين وسلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري. فدور البنك المركزي مهم في تعزيز الحوكمة في البنوك التجارية باعتبار أن التطبيق الجيد لها يقع ضمن مسؤولياته فضلا عما تتميز به هذه البنوك من ارتفاع لدرجة المخاطر مقارنة بغيرها من المؤسسات وعملها على الحفاظ على أموال المودعين.

ورغم الإصلاحات التي عرفتها مؤسسات القطاع المصرفي الجزائري في هذا المجال فإنه لا زال يتعين بذل مزيد من الجهود في سبيل تبني حقيقي لمبادئ الحوكمة من أجل الارتقاء بالعمل المصرفي وتأهيل المؤسسات المصرفية والمالية الجزائرية للاندماج عالميا. ولعل أزمة البنوك الخاصة التي شهدتها القطاع المصرفي الجزائري هي أحد الدوافع الرئيسية لتطبيق المبادئ السليمة للحوكمة وهذا يعني أن سوء تطبيق هذه الأخيرة في القطاع المصرفي كان عاملا رئيسيا في نشوء هذه الأزمة كما يتحمل بنك الجزائر بدوره قدرا معتبرا من المسؤولية بصفة المشرف الأول على هذه البنوك. ومن بين المؤشرات التي تجسد ضعف الحوكمة في القطاع المصرفي في الجزائر ضعف الشفافية والإفصاح المحاسبي، وعدم الالتزام بنشر المعلومات المحاسبية وميزانيات البنوك والتقارير في الوقت المحدد.

وبالرجوع إلى الجهود التي تم تبنيها في الجزائر بهدف تعزيز حوكمة البنوك والتي تنسجم مع مقررات بازل 1 و2 فإنها تتمثل فيما يلي:

■ النظام 02-03 الصادر في 14 نوفمبر 2002 المتضمن قيام البنوك بالرقابة الداخلية لأنشطتها، حيث تم وضع نظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من أجل السهر على مراقبة هذه الأنشطة والمتمثلة في مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية ووضع أنظمة تقدير المخاطر والنتائج وأنظمة المراقبة والتحكم في هذه المخاطر. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 18-12-2002، الصفحات 25-31)

■ النظام 03-04 الصادر في 4 مارس 2004 الذي يتعلق بنظام الودائع المصرفية، حيث تم وضع نظام للإعلام والتوثيق ونظام لمركزية المخاطر ونظام لضمان الودائع المصرفية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، جوان 2004، الصفحات 22-24)

وبالرغم من هذه الجهود لا يزال تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات القطاع المصرفي في الجزائر ضمن مراحله الأولى، إذا لابد على الجهات المعنية من وضع معايير في حوكمة مؤسسات القطاع المالي بناء على المعايير الخاصة بالمنظمات الدولية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، لجنة بازل للإشراف المصرفي (PIS)، الهيئة الدولية للمشرفين على التأمين (IAIS)، والمنظمة الدولية لهيئات سوق المال (IOSCO)، واتخاذ التدابير المناسبة للحرص على التوفيق بين ممارسات الحوكمة وأفضل الممارسات الدولية.

أما فيما يخص مواكبة المؤسسات المصرفية للمعايير الاحترازية العالمية وفقا لمقررات بازل الدولية على فإن على بنك الجزائر مسايرتها، إذ على الرغم من تطبيق معايير بازل 1 بإصدار التعليمات رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحيلة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، (Journal officiel de la République algérienne، 29 November 1994) وإصدار النظام رقم 14-01 الصادر في 16 فيفري 2014 المتضمن نسبة الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية المواكبة لمقررات بازل 2 في إدراج مخاطر السوق والتشغيل في حساب كفاية رأس المال، ومواكبة اتفاقية بازل 3 ورفع الحد الأدنى لتلك النسبة حتى وإن لم ترفع للحد المعلن عنه دوليا، إلا أن على بنك الجزائر إصدار تعليمات أكثر وضوحا لكيفية التطبيق. فالقطاع المصرفي من جهة أخرى يسجل تأخرا

في تطبيق معايير بازل الدولية، وفي الوقت الذي باشرت فيه المؤسسات المصرفية العالمية والعربية تطبيق مقررات بازل 3 بحلول سنة 2013، نجد أن المؤسسات المصرفية الجزائرية بقيت إلى وقت قريب تطبق النظم الاحترازية التي جاءت بها مقررات بازل 1، وقد حاول التنظيم الاحترازي مؤخرا مواكبة اتفاقية بازل 2 وبازل 3 من خلال إصدار تنظيم خاص بذلك، إلا أن الأمر يتطلب إصدار تعليمة تفصيلية تبين كيفية تطبيق التنظيم بشكل أكثر وضوحا. (سليمان و حديدي، جوان 2015، صفحة 26) (Journal officiel de la République algérienne 29 November 1994)

كما أنه بالرغم من التعديلات التي عرفها حجم رأس مال البنوك الجزائرية فإنه يبقى ضعيفا مقارنة بالبنوك العربية والأفضل أن يتم العمل مستقبلا من أجل إجراء تعديلات أخرى بهدف رفع رأس مالها. كذلك على السلطات النقدية مسايرة التطورات الحاصلة في معايير بازل الدولية بإصدار قوانين تفصيلية عن كيفية تطبيق هذه المعايير لتحصن البنوك الجزائرية من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها في ظل الانفتاح، والعمل على تجديدها باستمرار وفي الوقت المناسب ما يضمن سلامتها.

3-6 تطوير التكنولوجيا المصرفية ومسايرة الابتكار المالي:

رغم التحسينات التي مست القطاع المصرفي الجزائري في مجال التكنولوجيا وتحديث الخدمات المصرفية فإنه مازال ينتظره الكثير على مستوى تحديث نوعية الخدمات الإلكترونية وتفعيل الشبكة ما بين فروع البنوك. فتحير القطاع المصرفي يعني ضرورة مسايرته للتغيرات الحاصلة في الصناعة المصرفية الدولية في جانب التكنولوجيا والابتكار المالي من خلال توسيع نطاق الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتطوير وتنوع الخدمات المالية المعاصرة والتوجه نحو الصيرفة والتجارة الإلكترونية وإحلال الوسائل الحديثة بدل التقليدية ومسايرة البرامج والأنظمة الحديثة والمعاصرة، ما يدفع لتحقيق ميزة تنافسية خاصة في السوق المحلية، كما يتيح تحسين جودة الخدمات المصرفية وتوفير المعلومات والتقارير المالية بطريقة تسمح بجذب المستثمرين، من جهة أخرى تسمح تكنولوجيا الحديثة في المجال المصرفي للبنوك بالوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من العملاء وتوفير فرص تسويقية جديدة. وتعد هذه التوجهات ضرورية في ظل الانفتاح حيث تسمح بمواجهة أفضل للمخاطر وزيادة سلامة القطاع المصرفي وتخفيض التكلفة.

3-7 تعزيز البيئة التشريعية والقانونية:

لإصلاح القطاع المصرفي لابد من إجراء إصلاحات قانونية وتشريعية إلى جانب إصلاح السياسات الاقتصادية. حيث يتعين أن تتناسب الإصلاحات التشريعية للبنية المالية مع التطورات الحالية والمحتملة للهياكل المالية القائمة ومستوى نشاطها، إذ تعد التشريعات الموجودة حاليا غير كافية لمجاراة انفتاح محتمل للقطاع المالي الجزائري. فالدخول ضمن السوق العالمية يتطلب حد أدنى من التشريعات الحديثة في مجالات النقد ونشاط البنوك والضرائب، وتشريع شركات التأمين وصناديق الادخار والاستثمار والتقاعد وغيرها. ويجب أن يكون إصدار هذه القوانين وفقا للواقع والظروف والإمكانيات المتاحة وما يتلاءم مع توجهات تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي. وعموما يتطلب الإصلاح المصرفي وضع بيئة تشريعية وتنظيمية ملائمة لعمل القطاع الخاص. (مايخ شبيب هدهود، 2008، صفحة 30)

وعليه يستلزم الأمر ضرورة تأسيس بيئة تشريعية فعالة تسودها المساواة والشفافية والعقلانية في التطبيق على أرض الواقع، فلا يكفي وجود مجرد مراسيم تشريعية ونصوص قانونية وأوامر شكلية فقط، فالجوانب القانونية والتشريعية تلعب دورا مهما في تشجيع الادخار وتغيير مسار أكبر قدر ممكن للأموال من الاكتناز وإبداعها في البنوك التي تحولها إلى استثمارات حقيقية تدفع بعجلة النمو والتنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى أنها تساهم في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر وتدفقات رؤوس الأموال نحوها، كما تفتح المجال أمام المؤسسات المصرفية الأجنبية للاستثمار في الجزائر من خلال إقامة فروع لها أو من خلال الشراكة مع البنوك الجزائرية. وفي نفس السياق ينبغي كذلك تهيئة البيئة القانونية الملائمة للصيرفة الإلكترونية خاصة في ظل التوجه نحو الأنشطة التي تعتمد بشكل متزايد على الوسائط الإلكترونية.

4. خاتمة:

وفي هذا الإطار سعت الجزائر جاهدة للنهوض بإقتصادها لتحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي، حيث قامت بعد الاستقلال بعدة إصلاحات متتالية لجهازها المصرفي غير أنها لم تأت بالنتائج المرجوب فيها وصولا إلى قانون النقد والقرض الذي مكن البنك المركزي من استعادة الصلاحيات المخولة له والتدخل من خلال السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما منحت البنوك مفهوم العمل المصرفي الشامل والمبادرة إلى تمويل الاقتصاد استنادا إلى معايير الربح والمردودية.

غير أن الجهاز المصرفي الجزائري وبالرغم من الجهود المبذولة لإصلاحه فإنه لا يزال يعاني العديد من العقبات التي تعيق أداء دوره في عملية تمويل التنمية خاصة إذا ما تم مقارنته بالأجهزة المصرفية العالمية وحتى العربية منها، لذا فمن الضروري العمل على تفعيل أدائه ودوره بما يكفل رفع قدرته على المساهمة في إحداث ودعم وتمويل العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

- ويمكن إبراز أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة على النحو الآتي:
- يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما ورئيسيا في تمويل عملية التنمية الاقتصادية من خلال ما يقدمه من خدمات والتي من دونها لا يستطيع أي اقتصاد تأدية وظيفته بكفاءة وفعالية، ويمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة والضرورة إلى توفر جهاز مصرفي متطور وقادر على توفير الخدمات اللازمة، وهذا ما يفسر الترابط الموجود بينه وبين عملية التنمية والذي أكدته العديد من الدراسات الاقتصادية.
- بعد الاستقلال قامت الجزائر بعدة إصلاحات مست الجهاز المصرفي بدءا بتأميم البنوك الأجنبية، ووصولاً إلى إصدار قانون النقد والقرض الذي أعاد للبنك المركزي والبنوك التجارية الوظائف التي أنشأت من أجلها بعدما كانت محتكرة من طرف الخزينة العمومية.
- رغم هذه الإصلاحات إلا أن الجهاز المصرفي الجزائري لم يؤد دوره بالشكل المطلوب في تمويل عملية التنمية الاقتصادية خاصة في ظل غياب النشاط في السوق المالية وسيطرة البنوك العمومية على الجزء الأكبر من التمويل واعتمادها بشكل كبير على الائتمان قصير الأجل الذي ينخفض دوره في التنمية الاقتصادية.
- هنالك العديد من التحديات والعقبات التي تقف حائلا أمام تطور الجهاز المصرفي الجزائري وتحقيق دوره في تمويل التنمية ومن أهمها عدم استقرار التشريعات القانونية، فقدان الاحترافية في أداء العمل المصرفي، علاقة الدولة بالبنوك ومشكلة القروض المتعثرة، ضعف استخدام التكنولوجيا والافتقار إلى أجهزة متطورة، ضعف سياسة إدارة المخاطر، ضعف مردودية العنصر البشري في المجال المصرفي، ضيق السوق المالي والنقدي وعوالة الخدمات المصرفية.
- لتفعيل دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل التنمية الاقتصادية لابد من مراجعة القوانين والتشريعات المصرفية وتطبيقها على أرض الواقع، مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية، تطبيق

معايير بازل، إعطاء دور فاعل للبنك المركزي والارتقاء بالعنصر البشري والتوجه نحو الصيرفة الشاملة.

وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها فإنه يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- الإسراع في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري من خلال تقديم خدمات مصرفية جديدة والتوسع فيها وتنويعها، والتوجه نحو نموذج البنك الشامل وكذا بحث إجراء عمليات اندماج بنكي مع دراسة الأسلوب الأمثل لخصوصية البنوك العمومة لزيادة قدرتها التنافسية على المستوى العالمي وتحقيق معدلات نمو أكبر في ظل المنافسة العالمية.
- تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك وتطوير النظم الإشرافية من جانب السلطات ودعم الأساليب الرقابية عليها لضمان السلامة المصرفية، وهو ما يزيد القدرة على مواجهة تأثيرات العولمة.
- وضع إطار قانوني يكفل للبنوك العامة الاستقلالية التامة اتجاه الدولة مع تحفيزها على تحسين خدماتها المصرفية في ظل اعتبارات المنافسة مع فروع البنوك الأجنبية.
- توظيف مستخدمين ذوي كفاءات عالية في ميادين المالية والمعلوماتية والاتصال والحرص على إعداد برامج تكوين وتنظيم دورات تدريبية لتحسين مستوى العمال لتمكينهم من التقنيات المصرفية الحديثة، عن طريق نقل التكنولوجيا المصرفية إلى الجزائر بما يمكن من مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.
- تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في البنوك بما يساعد على جلب نسبة كبيرة من مدخرات الأفراد الذين لا يتعاملون مع البنوك الربوية لمخالفتها الشريعة الإسلامية.
- تقوية آليات تحصيل الديون المتعثرة بمساعدة الأطر التشريعية لتمكين البنوك من تحصيل ديونها في وقت ملائم.
- إدخال نظم الإنذار للتنبؤ بالمخاطر البنكية قبل حدوثها وتنمية إمكانيات البنوك في مجال إدارة الأزمات، الأمر الذي يعزز من قدرتها على التنبؤ المبكر بأزمات قد تحدث مستقبلا.
- الاهتمام بتطوير وتنشيط بورصة الجزائر خاصة أن توفر سوق مالي يساهم في تطوير البنوك ويعتبر كأحد محددات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تأسيس بنوك الاستثمار متوسط وطويل الأجل في الجزائر إلى جانب الاستثمار قصير الأجل، وعليها أن توفر مواردها المالية لتعزيز دورها في تمويل التنمية الاقتصادية إما بتقديم قروض مباشرة أو المساهمة في إقامة مشروعات التنمية.

● إقامة شراكة بين البنوك الجزائرية والبنوك الأجنبية العالمية للاستفادة من خبرات وتكنولوجيا هذه الأخيرة.

5. قائمة المراجع:

- (Journal officiel de la République algérienne 29). November 1994. (Instruction N: 74-94 relative a fixation des regles prodentiellles de gestion des banques et tablissement financiers.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (28 أبريل 2004). المادتين 2 و 4 من النظام 01-04 الصادر في 04 مارس 2004 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر. (27)، 37-38.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (ديسمبر 2008). المادتين 2 و 4 من النظام 04-08 الصادر في 23 ديسمبر 2008 المتعلق بحد الأدنى لرأس المال والمؤسسات المالية في الجزائر. (72)، 34.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (جوان 2004). النظام 03 04 الصادر في 4 مارس 2004 يتعلق بنظام الودائع المصرفية. (35)، 22-24.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (18-12-2002). النظام رقم 03-02 الصادر في 14 نوفمبر 2002 المتضمن تطبيق الرقابة الداخلية والمؤسسات المالية. (84)، 25-31.
- العقريب كمال. (2011-2012). القطاع المالي في ظل تحرير حركة رؤوس الأموال وتحدي الأزمات المالية دراسة نماذج من الدول العربية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 347. جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- بنك الجزائر. (التقرير السنوي 2013). التطور الاقتصادي والتفادي للجزائر. الجزائر.
- زقير عادل. (2014-2015). أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي بالجزائر. دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012، 131. جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- سليمان ناصر. (2006). تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر واقع وآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة. مجلة الباحث (04)، 28-29.
- مايب شبيب هدهود. (2008). القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وآفاق الإصلاح - دراسة في أقطار عربية مختارة. الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2 (9)، 14.
- ناصر سليمان، و آدم حديدي. (جوان 2015). تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة في دور بنك الجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (02)، 25-27.